﴿فَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطۡغَوۡاْۚ إِنَّهُۥ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ ١١٢﴾ [هود: 112]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

القصد إلى الاستقامة والأمر بها؛ لإفادة الدَّوام على العمل، استصحابًا وترجمةً

لمّا أعلمَ اللّه سبحانَه رسولَه ﷺ، بأنَّ شَأْنَه في أُمَّته شَأْنُ الرُّسُلِ في أُمَمهم، وأنَّهُ لا بُدَّ منَ الاخْتِلافِ في شَأْنِ الرَّسولِ والكِتابِ، كَما جَرَتْ بِذَلِكَ السُّنَّةُ الإلَهيَّةُ، وأنَّ الجَزاءَ بِالأعْمالِ كُلِّها لا بُدَّ منهُ[1]، رُتِّبَ "عَنِ التَّسْلِيَةِ الَّتي تَضَمَّنَها قَوْلُهُ: ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ فَٱخۡتُلِفَ فِيهِۚ﴾ وعَنِ التَّثْبِيتِ المُفادِ بقوله: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرۡيَةٖ مِّمَّا يَعۡبُدُ هَٰٓؤُلَآءِۚ﴾، الحَضُّ على الدَّوام على التَّمَسُّكِ بِالإسْلام عَلى وجْهٍ قَويم، وعَبَّرَ عَن ذَلِكَ بِالاسْتِقامَةِ؛ لِإفادَةِ الدَّوام عَلى العَمَلِ بِتَعاليم الإسْلام، دَوامًا جِماعُهُ الاسْتِقامَةُ عليه، والحَذَرُ من تَغْييرِهِ"[2].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿فَٱسۡتَقِمۡ﴾: (قوم) أصلٌ يدلُّ على اعْتِدال الشَّيء واستوائه، يُقال: قامَ الشَّيءُ واسْتَقامَ: اعْتَدَل واسْتَوى[3]، والاستقامةُ: ضِدُّ الاعوجاجِ، وهي مُستعملةٌ كثيرًا في معنى الثَّبات على الحقِّ والرُّشدِ؛ لأنَّهُ شاعَ تَشبيهُ الضَّلالِ والفَسادِ بِالاعوجاجِ والالتواءِ[4]، واستقامَ العودُ: استوى، و"استقام على الطريق: اهتدى، قال تعالى: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ٦﴾ [الفاتحة: 6]. واستقام ميزانُ النَّهار: انتصف[5]، واستقام الإنسانُ: اعتدل في سلوكه، وكانت أخلاقُه فاضلةً، كقوله

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 9/390.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 12/175.
(3) الأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن منظور، لسان العرب: (قوم).
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 11/273، و30/166.
(5) أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة: 3/1875.

تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسۡتَقَٰمُواْ﴾ [فصلت: 30]، وقوله: ﴿قَالَ قَدۡ أُجِيبَت دَّعۡوَتُكُمَا فَٱسۡتَقِيمَا﴾ [يونس: 89]: امضيا واستمرّا[1].

2) ﴿تَطۡغَوۡاْ﴾: (الطّاءُ والغَيْنُ والحَرْفُ المُعْتَلُّ) أَصْلٌ صَحيحٌ مُنْقاسٌ، وهو مُجاوزَةُ الحَدِّ في العِصْيانِ. يُقالُ: هو طاغٍ. وطَغَى السَّيْلُ: إذا جاءَ بِماءٍ كَثيرٍ. قالَ اللّه تَعالَى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلۡمَآءُ﴾ [الحاقة: 11]، يُريدُ - واللّه أعْلَمُ - خُروجَهُ عَنِ المقْدارِ، وطَغَى البَحْرُ: هاجَتْ أمْواجُهُ، وطَغَى الدَّمُ: تَبَيَّغَ. قالَ الخَليلُ: الطُّغْيانُ، والطُّغْوانُ لُغَةٌ: والفِعْلُ منه: طَغَيْتُ وطَغَوْتُ"[2].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

الأمر بالاستقامة، وتجنّب المنهيّ عنه، دون طغيان ولا عتوّ

بعد أن بيّن أمرَ المختلفين في التّوحيد والنّبوّة، وأطنب في وعْدِهم ووعيدِهم، أمرَ رسولَه ﷺ ومَن تاب معه بالاستقامة، وهي كلمةٌ جامعة لكُلّ ما يتعلّق بالعِلْم والعمل والأخلاق الفاضلة[3]. يقول تعالى ذِكْرُه لنَبيِّه محمَّد ﷺ: فاستقم على أمر ربِّكَ، والدّين الذي ابتَعَثكَ به، والدّعاء إليه كما أمركَ ربُّكَ، ومَن رجع معكَ إلى طاعة اللّه والعملِ بما أمرَه به ربُّه من بعد كُفْرِه، ولا تَعْدوا أمرَهُ إلى ما نهاكم عنه، فإنَّ ربَّكم - أيُّها النّاسُ - ﴿بِمَا تَعۡمَلُونَ﴾ منَ الأعمال كلِّها، طاعتِها ومعصيتِها، ﴿بَصِيرٌ﴾ ذو عِلْمٍ بها، لا يخفى عليه منها شيءٌ، وهو لجميعها مُبصِرٌ[4].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

دلالة الفاء على التَّفريع:

تفريع الأمر بالاستقامة على الطّريق على ما سبق منَ الأوامر والنَّواهي للالتزام بها

الفاء للتّفريع على ما تقدّم منَ الأوامر والنَّواهي[5]، والمعنى: أنَّهُ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 11/273، و30/166.
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (طغى).
(3) المراغيّ، تفسير المراغيّ: 12/90.
(4) ابن جرير، جامع البيان: 15/499.
(5) طنطاويّ، التّفسير الوسيط: 7/284.

ﷺ لَمّا أطْنَبَ في شَرْحِ الوعْدِ والوعيدِ قالَ لِرَسولِهِ: ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ﴾[1]، ولمّا كان طَلَبُ الاستقامةِ شأنًا محمودًا يُسعَى إليه، ويُحَثُّ عليه، أوثِرَ حرفُ الفاء الدّالِّ على انتفاء المُهْلَةِ والتَّراخي في الأمر.

دلالة الأمر:

طَلَبُ الإقامةَ على الدّين، يستدعي الانقياد لله تعالى بتمام العمل، ودقّة أدائه

قولُه: ﴿فَٱسْتَقِمْ﴾ أمرٌ، السّين والتّاء فيه للطَّلب، وفي الأمر بالاستقامة إيجازٌ جامعٌ، وهو أمرٌ بدقَّةِ الأداء المطلوب لله أمرًا ونهيًا، وهي كَلِمَةٌ حاويةٌ لِكُلِّ ما يَتَعَلَّقُ بالعِلْم والعَمَلِ وسائِرِ الأخْلاقِ، فَتَشْمَلُ العَقائِدَ، والأعْمالَ المُشْتَرَكَةَ بَيْنَهُ ﷺ وبَيْنَ سائِرِ المُؤْمنينَ، والأُمورَ الخاصَّةَ بِهِ[2]ﷺ. والشّاهد: دلالةُ الأمرِ بالفعل، وتجنُّبِ النّهي، أي، فاسْتَقِم كَما أُمِرْتَ استقامةً مثْلَ الاستقامةِ التي أُمِرْتَ بها على جادّة الحَقّ[3]. وهذا إيذان بألّا ييأس رسولُ الله ﷺ من وقوف صناديد قريش أمامَ دعوته ﷺ ؛ لأنّهم سيتساقطون يومًا بعدَ يوم[4]. فقولُه: ﴿فَٱسْتَقِمْ﴾ أيْ: أوْجِدِ القَوْمَ بِغايَةِ جُهْدِكَ، بِسَبَبِ أنَّكَ ﴿لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾ [النساء: 84]، وأنَّ الَّذي أرْسَلَكَ لا يَغْفُلُ عَن شَيْءٍ، ومَنِ اسْتَقامَ اسْتُقيمَ لَهُ[5].

دلالة السّين في ﴿فَٱسْتَقِمْ﴾:

دلالةُ الإقامةِ بالسّين له أو عليه

يحتمل أن تكون السّين في الاستقامة سينَ الطّلبِ، أي: سَلْ من الله الإقامةَ لكَ على الحقّ، ويَحتمل أن تكون الإقامةُ في الأمر بمعنى: أقم عليه[6].

(1) الفخر الرّازيّ، مفاتيح الغيب، 18/406.
(2) الآلوسيّ، روح المعاني: 6/345.
(3) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/432.
(4) الشّعراويّ، تفسير الشّعراويّ: 11/6710.
(5) البقاعيّ، نظم الدّرر: 9/370.
(6) القشيريّ، لطائف الإشارات: 2/160.

سرُّ العدول من (استقيموا) إلى ﴿فَٱسْتَقِمْ﴾:

العدول من الجمع إلى الإفراد، تشريفًا للمعدول إليه

وُجِّهَ الأمرُ إلى النّبيّ ﷺ تنويهًا بِشَأْنِه؛ ليُبْنَى عليه قولُه: ﴿كَمَآ أُمِرْتَ﴾ فَيُشيرُ إلى أنَّهُ المُتَلَقِّي لِلأوامرِ الشَّرْعيَّةِ ابْتِداءً، وهَذا تَنْويهٌ لَهُ بِمَقامِ رِسالَتِه، ثُمَّ أعْلَمَ بِخِطابِ أُمَّتِه بِذَلِكَ، بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَن تَابَ مَعَكَ﴾[1].

بلاغة التَّشبيه بالكاف:

الأمر بالثَّبات على الاستقامة، تَشْبيهًا للْمُجْمَلِ بِالمُفَصَّلِ في تَفْصيلِهِ

كافُ التَّشْبيهِ في قَوْلِهِ: ﴿كَمَآ أُمِرْتَ﴾، في مَوْضِعِ الحالِ، منَ الاسْتِقامَةِ المَأْخوذَةِ منِ (اسْتَقِمْ)، ومَعْنَى تَشْبيهِ الاسْتِقامَةِ المَأْمورِ بِها بِما أُمِرَ بِهِ النَّبيُّ ﷺ، لِكَوْنِ الاسْتِقامَةِ مُماثِلَةً لِسائِرِ ما أُمِرَ بِهِ، وهو تَشْبيهُ المُجْمَلِ بالمُفَصَّلِ في تَفْصيلِهِ، بِأن يكونَ طِبْقَهُ. ويَؤولُ هذا المعنى إلى أن تكونَ الكافُ في معنى (على)، كما يُقالُ: (كُن كما أنْتَ)[2].

نُكْتَةُ التَّعبير بـ (ما):

تعليل الأمر بالاستقامة، والنّهي عن الطّغيان

التّعبير بـ (ما) في قوله: ﴿كَمَآ أُمِرْتَ﴾ تعليلٌ للأمر والنّهي السّابقَين، كأنّه قيل: استقيموا ولا تطغَوا؛ لأنّ اللّه تعالى ناظرٌ لأعمالكم فيجازيكم عليها. وقيل: إنّه تتميم للأمر بالاستقامة. والأوَّل أحسنُ وأتمّ فائدة[3].

نُكْتَةُ التَّعبير بالمبني للمفعول:

الإحالة على مَن لَهُ الأمْرُ كُلُّهُ، بصيغة المبنيّ للمفعول

لَمّا كانَ منَ المَقْطوعِ بِهِ أنَّ الآمرَ لَهُ ﷺ مَن لَهُ الأمْرُ كُلُّهُ، بَنى لِلْمَفْعولِ قَوْلَهُ: ﴿كَمَآ أُمِرْتَ﴾، أي: كَما اسْتَقامَ إخْوانُكَ منَ الأنْبياءِ في جَميعِ الأُصولِ والفُروعِ، سَواءٌ كانَ في نَفْسِكَ أو في تَبْليغِ غَيْرِكَ، مُعْتَدِلًا بَيْنَ الإفْراطِ والتَّفْريطِ، ولا يَضِق صَدْرُكَ منِ اسْتِهْزائِهِم وتَعَنُّتِهِم واقْتِراحِهِم لِلْآياتِ، وإرادَتِهِم أنْ تَتْرُكَ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 12/176.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 12/176.
(3) الآلوسيّ، روح المعاني: 6/347.

بَعْضَ ما يوحى إليك، منَ التَّشْنيعِ عَلَيْهِم والعَيْبِ لِدينِهِم، بَلْ صارِحْهم بِالأمْرِ واتْرُكْهم وأهْواءَهُم، نَحْنُ نُدَبِّرُ الأمْرَ كَما نُريدُ، على حَسَبِ ما نَعْلَمُ[1].

توجيه العطف بالواو:

الـــدّوام على الاستـقـامـة، استـصـحـابًـا لمـن فُـطـر على الإنابة، وتثبيتًا لمن تاب

قوله تعالى: ﴿وَمَن تَابَ مَعَكَ﴾ الواو للعطف، فـ ﴿وَمَن تَابَ﴾ عُطِفَ على الضَّميرِ المُتَّصِلِ في ﴿أُمِرْتَ﴾، ومُصَحِّحُ العَطْفِ مَوْجودٌ، وهو الفَصْلُ بِالجارِّ والمَجْرورِ[2]، والفَصْلُ بين المَعْطوفِ والضَّميرِ المَرْفوعِ المَعْطوفِ عَلَيْهِ يَقومُ مَقامَ التَّأْكيدِ[3]، أي: وليستقم أيضًا مَن ﴿تَابَ﴾ عنِ الكفر مؤمنًا معك؛ لأنَّ الإيمانَ تَوْبَةٌ منَ الشِّرْكِ[4]، ﴿وَمَن تَابَ﴾: مَعْطوفٌ على الضَّميرِ المُسْتَكِنِّ في ﴿فَٱسْتَقِمْ﴾، وأغْنى الفاصِلُ عَنِ التَّوْكيدِ[5].

توجيه الموصول ﴿وَمَن﴾:

الاشـــتراك في الاستـقـامـة، مـصـاحـبـةً أو مماثلةً

في ﴿وَمَن﴾ وجهان؛ أحدهُما: أنَّه منصوبٌ على المفعول معه، كذا ذكره أبو البقاء، ويصير المعنى: استقم مصاحبًا لمَنْ تاب مصاحبًا لك، وفي هذا المعنى نُبُوٌّ عن ظاهرِ اللّفظ. الثّاني: أنّه مرفوعٌ، فإنّه عُطِفَ على الضّمير المستتر في ﴿فَٱسْتَقِمْ﴾، وأغنى الفصلُ بالجارِّ عن تأكيده بضميرٍ منفصل في صِحّةِ العطف. والصّحيح: أنّه من عطفِ الجُمَل لا من عطف المفردات، ولذلك قَدَّره الزَّمخشريُّ: بـ (فاستقم أنتَ وليستَقِم مَنْ تاب)؛ فقدَّر الرّافعَ له فِعلًا لائقًا برفعه الظّاهرَ[6].

ووجّه الواحِديُّ: رفع ﴿وَمَن﴾ من وُجوهٍ؛ الأوَّلُ: أن يَكونَ عَطْفًا على الضَّميرِ المُسْتَتِرِ في قولِهِ: ﴿فَٱسْتَقِمْ﴾، وأغْنى الوصْلُ بِالجارِّ

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 9/390.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 12/176.
(3) الشّوكانيّ، فتح القدير: 2/600.
(4) البقاعيّ، نظم الدّرر: 9/391.
(5) أبو حيّان، البحر المحيط: 6/220.
(6) السّمين الحلبيّ، الدّرّ المصون: 6/417.

عن تَأْكِيدِهِ بِضَمِيرِ المُتَّصِلِ في صِحَّةِ العَطْفِ، أي: (فاسْتَقِم أنْتَ وهم). الثّاني: أن يَكونَ عَطْفًا على الضَّميرِ في ﴿أُمِرْتَ﴾. والثّالِثُ: أنْ يَكونَ ابْتِداءً عَلى تَقْديرِ: (ومَن تابَ مَعَكَ فَلْيَسْتَقِمْ)[1].

ولما كانت ﴿وَمَن﴾ الموصولة ممحَّضة للدّلالة على العاقل، فكأنّها قَصَدت هذه الدّلالة في حقّ مَن تاب معه، فكأنّهم همُ العقلاء الجديرون بهذا النّعت.

علّة التّعبير عنِ التّوبة بالماضي:

كلُّ ما ثبتَ أصلُه، يُستصحَبُ وُجودُه

وعبَّرَ بصيغة الماضي للدّلالة على تَحقُّق التّوبةِ، وللإشارة إلى أنّ إسلامهم لا يكون كاملًا إلّا إذا كانوا مع الله تعالى[2].

فائدة شبه الجملة ﴿مَعَكَ﴾ والإضافة فيها:

المعية تقتضي الاشتراكَ، في الدّوام على الأصل، بعد تحقّقه فطرةً أو التزامًا

والمعنى: استقم مصاحبًا لمَن تاب، و﴿مَعَكَ﴾ حالٌ من ﴿تَابَ﴾، وليس متعلقًا بـ ﴿تَابَ﴾؛ لأنَّ النَّبيّ ﷺ لم يكن منَ المشركين، ولمّا كان الفاصل بينَ المعطوف والمعطوف عليه يقوم مقامَ تأكيدِ الضَّمير المستَتر، عَطفَ عليه قولَه: ﴿وَمَن﴾، أي: وليستقم أيضًا مَن ﴿تَابَ﴾ عن الكفر، مؤمنًا ﴿مَعَكَ﴾ على ما أُمروا، تاركينَ القَلَقَ منِ استبطائِهم للنُّصْرة[3].

بلاغة إيجاز القصر:

تضمين الاستقامة محاسنَ العادات، ومكارمَ الأخلاق قاطبةً

في الآية تضمينُ العباراتِ القصيرة معانِيَ كثيرةً من غير حَذْفِ ذلك؛ وبيانه: أنَّ الاستقامة هي الاستمرارُ في جهة واحدة من غير العدول يمينًا أو شمالًا، ومعروف أنّ الخطّ المستقيم هو أقصرُ بُعْدٍ بينَ نُقطتين، فأقلّ انحرافٍ يخْرجُه عنِ استقامته؛ وإذًا فقدِ انتظم في كلمة الاستقامة جميعُ مكارم الأخلاق، ومحاسنُ الأحكام الأصليَّة والفرعيَّة[4].

(1) الفخر الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 18/406.
(2) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 7/3762.
(3) البقاعيّ، نظم الدّرر: 9/391.
(4) درويش، إعراب القرآن وبيانه: 4/473.

توجيه عطفِ النَّهي على الأمر:

تأكيد الاستقامة بالجمع بينَ تَركِ المحظور، وما يقتضي فعلَ ضِدّه

نُكْتَةُ عَطْفِ النَّهْيِ على الأمْرِ بالضِّدِّ في الآيَةِ؛ هي أنَّ الأمْرَ لا يَقْتَضي التَّكْرارَ، بِخِلافِ النَّهْيِ، وهَذِهِ التَّفْرِقَةُ بينَ الأمْرِ والنَّهْيِ غَيْرُ مُسَلَّمَةٍ، وفيها نِزاعٌ في عِلْمِ الأُصولِ، ولَكِنَّهُ بَناها على أنَّ الفَرْقَ بينَ الأمْرِ والنَّهْيِ هو مُقْتَضَى اللُّغَةِ[1]، والقَصْدُ إلى تأكيد الاستقامة على الوجه الأتمِّ، من حيثُ الوجودُ بفعل ما به قيامُها، وتركِ ما يؤدّي إلى انعدامها.

بلاغة جملة النَّهي:

لا تُغني المأموراتُ المنطوقة، عنِ المفهومات المَنهيِّ عنها

لـمّا أمر الله تعالى بالاستقامة على جادّة الحقّ، نهى عنِ الانحراف عنها، فقال: ﴿وَلَا تَطْغَوْا﴾، قال ابن عبّاس: "يريد: تواضعوا للحَقّ، ولا تتكبَّروا على الخَلْق"[2]، ومَعْناهُ: ولا تَتَجاوزوا حُدودَ الله تَعالى، فَكانَ النَّهْيُ عنِ الطّغيان جامعًا لِأحْوالِ مَصادِرِ الفَسادِ منْ نَفْسِ المُفْسِدِ، وبَقيَ ما يُخْشَى عليه من عَدْوى فَسادِ خَليطِهِ[3].

إيثار لفظ الطُّغيان دون غيره:

إيثارُ ما يجمع أصول الفساد وضعًا

شَمِلَ الطُّغْيانُ أُصولَ المَفاسِدِ، فَكانَتِ الآيَةُ جامعَةً لِإقامَةِ المَصالِحِ ودَرْءِ المَفاسِدِ، وإنما سُمّي ذلك طغيانًا، وهو تجاوزُ الحدِّ، تغليظًا أو تغليبًا لحال سائرِ المؤمنين على حاله[4]ﷺ. فالطُّغْيانُ: تَجاوُزُ الحَدِّ، ومنهُ قَوْلُهُ: ﴿طَغَا ٱلْمَآءُ﴾ [الحاقة: 11]، وقَوْلُهُ في فِرْعَوْنَ: ﴿إِنَّهُۥ طَغَىٰ﴾ [طه: 24، 43؛ النازعات: 17]، وقيلَ في هَذِهِ: مَعْناهُ: ولا تُطْغِيَنَّكُمُ النِّعَمُ، ولا تَنْحَرِفوا عَمّا حُدَّ لَكم بِإفْراطٍ أوْ تَفْريطٍ، فَإنَّ كِلا طَرَفَيْ قَصْدِ الأُمورِ ذَميمٌ، وإنَّما سُمّي ذَلِكَ طُغْيانًا - وهو تَجاوُزُ الحَدِّ - تَغْليظًا، أوْ تَغْليبًا لِحالِ سائِرِ المُؤْمنينَ على حالِهِ ﷺ[5].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 2/423.
(2) النّيسابوريّ، غرائب القرآن: 4/55.
(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/245.
(4) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/245.
(5) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/245.

التّعبير عن فعل الطّغيان مضارعًا مجموعًا:

تنزيهُ مقام النّبوة، إفرادًا وتحييدًا

ومن إجلال النّبيّ ﷺ إفرادُه بالخطاب في الأمر بأفعال الخير، والإتيان بضمير الجمع في النّهي عن أفعال الشَّرِّ[1]. ومن هنا ففي جمع الطّغيان حَيْدَةٌ عن نسبته المباشرة إلى المصطفى ﷺ تنزيهًا.

فائدة توكيد جملة الفاصلة:

لا يخفى على الله تعالى، من أعمال المكلَّف شيءٌ

التَّعبير بجماع المؤكِّدات (إنّ، والجملة الاسميّة، وصيغة المبالغة)؛ للدَّلالة على أنّه لا يَخْفَى على الله من أعْمالِكُم شَيْءٌ ممّا يورّث تحذيرًا واحتياطًا منَ المكلف، واستقامةً كما أمر[2]. قالَ ابْنُ عَبّاسٍ رضي الله عنهما: ما نَزَلَتْ على رَسولِ اللّه ﷺ آيَةٌ هيَ أشَدُّ عليه من هذه الآية، ولِذَلِكَ قالَ: «شَيَّبَتْني هودٌ وأخَواتُها»[3].

إيثار الإضمار على الإظهار:

التّشوُّفُ إلى التّعظيم ببساط الإضمار

الضَّميرُ يعود على اللّه تعالى، أي: إنَّه تعالى عليم بما يعملون، عِلْمَ مَن يُبصِر ويَرى[4]. وآثرَ في الخطابُ الإضمارَ على الإظهارِ لإرادة التَّعظيم والتَّفخيم.

والكلام على (الباء، وما، والفعل تعملون، وتقديم شبه الجملة) هو نفسه الذي مضى ذكره في الآية السابقة مع اختلاف المعنى.

بلاغة جملة الفاصلة:

أبلغ الكلام التّعبير بالثّابت، مع نفي النّقيض

(ما) مُؤكّدة بنفي نقيضِ ما أثبتَه الكلامُ؛ ليكون ثبوتُه مع نفي نقيضه على أبلغ وجه، وقُدّم الظّرف لما تقدّم من تأكيد الإبصار ﴿بَصِيرٌ﴾، وقُدّم الجارُّ والمجرور ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ على ﴿بَصِيرٌ﴾

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 9/394.
(2) المراغيّ، تفسير المراغيّ: 12/92.
(3) أخرجه التّرمذيّ في سننه، برقم: (3297) وقال: حديث حسن غريب، والحاكم في المستدرك، برقم: (3314) ولفظه: «شيبتني هود، والواقعة، وعمّ يتساءلون، وإذا الشّمس كورت» وقال: صحيح على شرط البخاريّ، ووافقه الذّهبيّ، وذكره الهيثميّ في مجمع الزّوائد، برقم: (11073) وقال: رواه الطّبرانيّ، ورجاله رجال الصّحيح.
(4) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 7/3763.

للاهتمام بالعمل، وإنّه مناظر الجزاء، إن خيرًا فخيرٌ، وإن شَرًّا فَشَرٌّ، وإنّ الاستقامة هي أقصى درجات الإحسان[1].

وجه العدول من (خبير)، إلى ﴿بَصِيرٌ﴾:

حذّر مَنْ أخفى طُغيانَهُ، بأنّ الله مُطّلعٌ على دِقّ عملِه وجلِّهِ، ظاهره وخَفيّه

إنَّ الطّغيان - وهو مجاوزةُ الحَدّ - مُشاهَدٌ في الأصل، وغيرُ مشاهد؛ بل فيه جانبان في أمر الاعتقاد، ﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١١٠﴾﴾ [الأنعام: 110]، ولمّا كان البصرُ بصرًا وبصيرةً؛ ﴿بَلِ ٱلْإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ ﴿١٤﴾﴾ [القيامة: 14]، ناسبَ اختيارُ بصير؛ فقال الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾؛ لِتَحْذيرِ مَن أخْفَى الطُّغْيانَ، بِأنَّ اللهَ مُطَّلِعٌ عَلَى كُلِّ عَمَلٍ يَعْمَلُهُ المُسْلِمونَ، ولِذَلِكَ اخْتيرَ وصْفُ بَصير من بين بَقيَّةِ الأسْماءِ الحُسْنَى؛ لدلالَةِ مادَّتِهِ عَلَى العِلْمِ البَيِّنِ، ودلالَةِ صيغَتِهِ على قوَّته[2].

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

طغى، وجار، وعتا، وقهر، واستبدَّ، وتعدّى، وتجاوز:

لفظ الطُّغْيانُ شاملٌ لأُصول المَفاسِدِ، ولذلك أوثر في هذه الآية الكريمة

إنّ الطّغيان يعني: مجاوزة الحدّ في المكروه، مع غلبة وقهر، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ﴾ [الحاقة: 11]، يقال: طغى الماء: إذا جاوز الحَدّ.

والعُتُوّ: المبالغة في المكروه، فهو دونَ الطّغيان، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا ﴿٨﴾﴾ [مريم: 8]. قالوا: كلّ مُبالِغٍ في كِبَر أو كُفْر أو فَسادٍ فقد عَتا فيه، ومنه قولُه تعالى: ﴿بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ ﴿٦﴾﴾ [الحاقة: 6]، أي: مبالِغَة في الشِّدَّة، ويقال: جبّارٌ عاتٍ، أي: مبالغ في الجبريَّة، ومنه قوله تعالى: ﴿عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الطلاق: 8]، يعني: أنَّ أهلَها تكبَّروا على ربِّهم فلم يطيعوه[3].

(1) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 7/3763.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 12/177.
(3) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 337.

والجَوْر: العدول عن الحَقّ، من قولنا: جار عنِ الطّريق: إذا عدل عنه[1]، من غير قيد الغلبة كما في الطّغيان.

والقَهْر: غلبةٌ وتذليلٌ معًا، ويستَعمل في كلّ واحد منهما.

والتَّعدّي: تجاوز الحَدّ المأذون فيه شرعًا.

والتَّجاوز: خروجٌ عنِ اللّائق، وتخطِّي الحدِّ المباح.

والاستبداد: فرضُ الإرادة من دون مبرّرٍ، بحسب الرَّغبة والأهواء.

ولما كان المرادُ مجاوزة الحدّ في الظُّلم بالقَهْر، والإكراه، ناسبه لفظُ الطُّغْيانُ؛ بوصفه شاملًا أُصولَ المَفاسِدِ.

(1) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 172.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الحادي والعشرون، سورة هود من الآية 41 إلى الآية 114
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الحادي والعشرون، سورة هود من الآية 41 إلى الآية 114 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 21 ، 808 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك :978-9948-768-18-0
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 21 : المجلد الحادي والعشرون، سورة هود من الآية 41 إلى الآية 114.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي :978-9948-768-18-0
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-9725944 بتاريخ 2024/02/06م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»